العرب
الخميس 2020/12/24
السنة 43 العدد 11921

السلطة الفلسطينية تقطع الرواتب لابتزاز أنصار خصومها

موظفون يلجأون إلى تدويل قضيتهم بعد تجاهل السلطة للقرارات القضائية

اضطر العديد من الموظفين الحكوميين في الأراضي الفلسطينية إلى تدويل قضية تعليق رواتبهم بعد أن رفضت السلطة الفلسطينية الاستجابة لمناشداتهم وللقرارات القضائية الصادرة لفائدتهم، متهمين السلطة باستخدام سلاح قطع الرواتب لمعاقبتهم على مواقفهم السياسية.

إجراءات السلطة تزيد معاناة الفلسطينيين

رام الله – تشن السلطة الفلسطينية حملة على خصومها السياسيين ولاسيما التيار الإصلاحي الذي يتزعمه القيادي محمد دحلان، تراوحت بين المداهمات والاعتقالات لكوادر وأنصار التيار الذين ينشطون خاصة في المخيمات بالضفة الغربية المحتلة، وبين قطع الرواتب على الموظفين الحكوميين الموالين له.

وقد اضطر العشرات من موظفي السلطة الفلسطينية للجوء إلى الاتحاد الأوروبي والأطراف الدولية الأخرى لمناشدتها التدخل لاستعادة رواتبهم المعلقة منذ سنوات، متهمين السلطة بمعاقبتهم لدوافع سياسية.

أيمن الرقب

السلطة تلاحق الموظفين حتى على مواقع التواصل الاجتماعي

عماد عمر

السلطة قطعت منذ 2015 رواتب 600 موظف من أبناء فتح

وقال القيادي في حركة فتح سفيان أبوزايدة الأربعاء "يجب على رئيس السلطة محمود عباس ورئيس الوزراء محمد اشتية ووزير المالية أن يشعروا بالخجل وهم يتحدثون عن سلطة القانون وعن محاربة الفساد والشفافية والنزاهة".

وأضاف أبوزايدة في تغريدة له على "فيسبوك" "عندما تدوس السلطة بنعالها قرارات المحاكم الفلسطينية ليس هناك خيار أمام من تم الاعتداء على حقوقه سوى التوجه للمؤسسات الحقوقية الدولية لإجبار السلطة التنفيذية على احترام قرارات محاكمها".

وكانت مجموعة من الموظفين توجهوا بمطالبهم إلى بعثة الشرطة الأوروبية، ومقرها رام الله، بعد أن ضاقت بهم السبل في ظل رفض الحكومة الفلسطينية إعادة رواتبهم، رغم صدور قرارات قضائية في هذا الشأن.

وقال المحامي الفرنسي سيفاج توروسيان، الذي يمثل 165 موظفا مدنيا وأمنيا في السلطة الفلسطينية، إنّ رواتب موكليه قد تم تعليقها بشكل غير قانوني من قبل وزير المالية في السلطة الفلسطينية.

وأشار توروسيان إلى أن محكمة العدل العليا الفلسطينية نصت في 17 حكما مختلفا من العام 2018 إلى 2020 على أن رواتب الموظفين وموظفي الخدمة العامة لا يمكن تعليقها بسبب مثل هذه القرارات غير القانونية.

ويرى فلسطينيون أن ما تقوم به سلطة الرئيس محمود عباس هو ابتزاز وترهيب لكوادر وأنصار التيار الإصلاحي، الذي اشتدت في الأشهر الأخيرة الاستهدافات الموجهة ضده وهو ما ترجم في الحملة الأمنية التي تعرضت لها كوادره وأنصاره في مخيم بلاطة تحت شعار التصدي للجريمة وانتشار السلاح.

وقال المحلل السياسي الفلسطيني عماد عمر إن السلطة قطعت منذ عام 2015 رواتب 600 موظف من أبناء فتح، واستهدفت الضغط على هؤلاء للاستقالة من تيار الإصلاح، بل وذهبت إلى ضرورة عدم تأييدهم لأي أفكار صادرة عن التيار أو عن قائده محمد دحلان، بما يخالف جميع الأعراف والمواثيق الدولية.

وأضاف في تصريح لـ"العرب" أن عددا من الموظفين لجأوا إلى المحاكم الفلسطينية في قطاع غزة وحصلوا على أحكام واجبة النفاذ بأحقيتهم في العودة إلى أعمالهم مجددا، غير أن الحكومة الفلسطينية لم تنفذ هذه الأحكام حتى الآن، وهو ما دفع إلى تصعيد الموقف دوليا، عبر اللجوء إلى بعض المحاكم المعنية، وعلى ذلك سوف تأخذ الأزمة طريقها للتصعيد خلال الأيام المقبلة.

ويرى متابعون أن التصعيد الجاري ضد التيار الإصلاحي يعكس حالة من القلق المتنامي لدى المجموعة الضيقة المتحكمة بالقيادة الفلسطينية، التي تخشى من تنامي نفوذ دحلان في الداخل بما يعزز من فرصه لخلافة عباس (85 عاما). وكانت تلك المجموعة قد حرصت على استبعاد دحلان من حركة فتح، ما اضطره في الأخير إلى المغادرة والإقامة في الإمارات العربية المتحدة.

ويشير المتابعون إلى أن ذات المجموعة سعت لاستغلال اتفاقيات السلام التي جرت بين دول عربية وإسرائيل بإقحام اسم القيادي الفلسطيني بها، في محاولة لضرب صورته في الداخل.

ويقول نشطاء فلسطينيون إن قطع الرواتب يتجاوز مسألة استهداف أطراف بعينها إلى تغول للسلطة التنفيذية على باقي السلطات التشريعية والقضائية، وهذا أمر خطير يعكس وجود أزمة مؤسسات.

وأوضح القيادي بتيار الإصلاح داخل حركة فتح، أيمن الرقب، أن 186 شخصا ممن تضرروا لقطع رواتبهم لجأوا فعلا إلى القضاء الدولي، وهناك تواصل بين المحامين الفرنسيين الذين يتولون هذه القضايا والسلطة الفلسطينية بشأن إمكانية التوصل إلى حل قبل الاستمرار في الإجراءات القضائية، وثمة مفاوضات حول إمكانية استعادة الرواتب بأثر رجعي.

وأكد لـ"العرب" أن تغول جميع السلطات على بعضها البعض في الضفة الغربية يدفع إلى تدويل الأزمة، بجانب أن الحكومة الحالية تنفذ بعض الأحكام الصادرة بصورة شكلية، وقامت في مرات عديدة بإعادة المتقاعدين ماليا إلى وظائفهم لمدة يوم واحد، قبل أن تقوم بإحالتهم مجددا إلى التقاعد.

ولفت إلى أن السلطة الفلسطينية تشدد قيودها الرقابية على الموظفين، وتصل إلى حد متابعة آرائهم على مواقع التواصل الاجتماعي، وبات ذلك يستخدم كأداة اتهام بالانتماء إلى هذا الفصيل أو ذاك، وبعدها يفاجأ بعض الموظفين بقطع رواتبهم من دون مقدمات. ويأتي تعليق السلطة لرواتب العشرات من الموظفين في وقت يواجه فيه معظم الشعب الفلسطيني أوضاعا اجتماعية صعبة ازدادت تعقيدا مع تفشي جائحة فايروس كورونا، وتجد النسبة الكبيرة من الأسر الفلسطينية نفسها أسيرة مساعدات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الأونروا التي تكابد هي الأخرى للحصول على الدعم الدولي.

وكانت السلطة الفلسطينية اقتصرت في الأشهر الماضية على دفع نصف رواتب للموظفين بعد وقف إسرائيل لأموال المقاصة (الضرائب)، وفي ظل أزمة مالية خانقة تعصف بها، ومع حل الأزمة مع تل أبيب استأنفت السلطة الشهر الماضي تسديد الرواتب كاملة للموظفين إلا "المغضوب عليهم".

حماس تريد «كريسماس» في غزة وفق الشريعة الإسلامية

غزة – أثارت مذكرة مُسربة لحركة حماس التي تدير قطاع غزة بخصوص رغبتها في الحد من احتفالات عيد الميلاد في القطاع الذي تسكنه أغلبية مسلمة استياء المجتمع المسيحي بالتزامن مع دخول موسم العطلات.

ودعت مديرية الوعظ والإرشاد الديني في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في المذكرة المؤرخة بيوم 15 ديسمبر إلى تنشيط "فعاليات الإدارة العامة للوعظ والإرشاد الديني للحد من فعاليات الكريسماس".

وأثارت المذكرة التي سُربت الأسبوع الماضي غضب المسيحيين الفلسطينيين، الذين اعتبروها عملا تحريضيا يستهدف وجودهم.

ولطالما كانت العلاقة بين الفلسطينيين مسلمين ومسيحيين نموذجا يحتذى به في التعايش، ولكن هذا النموذج بات اليوم مهددا في القطاع بسبب سيطرة حركة حماس الإسلامية.

وقال سامر ترزي، وهو صحافي مسيحي في غزة، "مثلنا أمام العالم نموذجا بعدم وجود أي مشاكل طائفية، لذلك تفاجأنا وغضبنا كثيرا". وأضاف أن كل ما يريده المسيحيون هو استمرار الحياة كالمعتاد.

ووصف المطران عطا الله حنا رئيس أساقفة سبسطية للروم الأرثوذكس المذكرة بأنها عمل "تحريضي"، وقال إنها لن تضر "بوحدتنا" وعلاقاتنا الطيبة.

وفي ردها على الضجة التي أحدثتها المذكرة اعتبرت حماس أن هناك مبالغة وأنها تريد فقط ضمان احتفال المسلمين بالأعياد المسيحية بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية.

وقال باسم نعيم، المسؤول في حماس، "لم يكن المقصودُ الإساءةَ إلى المسيحيين أو الحد من قدرتهم على الاحتفال وممارسة شعائرهم الدينية".

وسارعت وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، المكلفة بإدارة مساجد غزة ورعاية شؤون المسلمين والمسيحيين في القطاع الساحلي، إلى إصدار بيان تقول فيه "إن النصارى في فلسطين عموما، وفي قطاع غزة خصوصا، هم شركاء الوطن والقضية والنضال. ومن حقهم أن يقيموا احتفالاتهم الدينية الخاصة بهم، ولا تجوز الإساءة إليهم أو التضييق عليهم".

وأضاف البيان "المسلم مأمور باجتناب المخالفات الشرعية في الأعياد الخاصة بالمسلمين، فمن باب أولى أن يجتنبها في أعياد غيرهم".

وبينما تقدر نسبة المسيحيين عموما بنحو واحد في المئة فقط من سكان الأراضي الفلسطينية عامة فإن نسبتهم في غزة أقل حيث يقدر عددهم بنحو ألف نسمة معظمهم من الأرثوذكس بين سكان القطاع الذين يقدر عددهم بنحو مليوني مسلم.

ويشعر المجتمع المسيحي باستياء فعلي لأن الاحتفالات ستكون محدودة بالفعل بسبب جائحة كورونا.

ولا يتاح للمسيحيين في غزة القيام برحلاتهم المعتادة في عيد الميلاد إلى بيت لحم هذا العام بسبب زيادة القيود التي تفرضها إسرائيل على السفر جرّاء كوفيد – 19، إضافة إلى الحصار الذي تفرضه بالفعل منذ سنوات على قطاع غزة لمخاوف أمنية تتعلق بحماس والقيود الفلسطينية على التنقل للحد من تفشي فايروس كورونا.

بين الترحيب الرسمي والاستياء الشعبي يوناميد تنهي عملها في دارفور

الخرطوم – أنهى مجلس الأمن الدولي مهام بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المشتركة في إقليم دارفور "يوناميد"، بعد أكثر من 13 عاما على تأسيسها.

وتبنى المجلس، مساء الثلاثاء، القرار 2559 الذي ينهي عمل "يوناميد" ويسلم مسؤولياتها في حفظ السلام والأمن في هذه المنطقة المضطربة إلى الحكومة الانتقالية في السودان.

وانتهاء عمل البعثة التي وصل عدد أفرادها إلى 16 ألف عنصر، جاء بطلب من الحكومة السودانية وبتوصية من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

وتلقى خطوة إنهاء مهمة "يوناميد" ترحيبا من الخرطوم، في مقابل تحفظ من الأوساط الدارفورية التي سبق ونظمت احتجاجات تطالب بالتمديد إلى حين التوصل إلى اتفاق شامل للسلام.

وهناك شعور بعدم الثقة في قدرة السلطة الانتقالية على توفير الحماية للمدنيين في دارفور الذين يعيش الآلاف منهم حتى اللحظة في مخيمات للجوء.

وشهد إقليم دارفور غرب السودان منذ العام 2003 حربا دموية بين نظام الرئيس المعزول عمر حسن البشير وتنظيمات مسلحة تتهم المركز بتهميش المنطقة واتباع سياسة تمييزية.

وفي يونيو 2007، انتشرت قوة حفظ السلام المشتركة من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتحل محل قوة أفريقية تشكلت في العام 2004.

وانحسر الصراع في دارفور إلى حد كبير على مر السنين باستثناء الاشتباكات العرضية بين الرعاة والنازحين المقيمين في المخيمات.

ورحبت بريطانيا بتبني القرار الأممي لكنها أعربت عن أسفها لأن مجلس الأمن لم يسمح لقوة حفظ السلام بمواصلة تقديم الدعم خلال فترة الانسحاب.

الدارفوريات وهاجس الأمن في غياب عناصر حفظ السلام

وقالت السفيرة البريطانية لدى الأمم المتحدة باربرا ودوورد "كل ما سيكون بإمكانهم فعله هو حزم أمتعتهم والانتظار حتى مغادرة دارفور".

وكان استمرار هذه القوة محل أخذ ورد طيلة الفترة الماضية، حيث تطالب الحكومة الانتقالية بإنهاء عملها، معتبرة أنه لم يعد هناك موجب لاستمراريتها، لاسيما بعد توقيع اتفاق السلام مع الجبهة الثورية والمحاولات الجارية لإلحاق باقي الحركات المتمردة بالاتفاق.

ووقعت الحكومة السودانية في 29 أغسطس الماضي، مع الجبهة الثورية (تضم حركات مسلحة) في مسار دارفور، بروتوكول الترتيبات الأمنية.

وتضمنت الترتيبات الأمنية لاتفاق السلام، تشكيل الحكومة والحركات المسلحة قوات مشتركة تحت اسم "القوى الوطنية لاستدامة السلام في دارفور" لحفظ الأمن وحماية المدنيين في إقليم دارفور.

وتريد الحكومة برحيل "يوناميد" تولي زمام الأمور وإرسال رسالة إلى المجتمع الدولي بأنها قادرة على ضمان الأمن والاستقرار داخل أراضيها.

وأشادت وزارة الخارجية السودانية، الأربعاء، ببعثة "يوناميد"، مؤكدة حرص بلادها على توفير الأمن والاستقرار في ولايات إقليم دارفور (5 ولايات).

وقالت الخارجية في بيان، إن الخطوة "مهمة على طريق استكمال عودة السودان إلى المجتمع الدولي"، دون الإشارة لكيفية خروج البعثة.

وفي أكتوبر، أكد رئيس الوزراء عبدالله حمدوك، استعداد بلاده لتقديم الدعم التام للبعثة الأممية "يونيتامس"، وتسهيل خروج البعثة المختلطة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي "يوناميد".

باربرا ودوورد

كل ما عليهم فعله هو حزم أمتعتهم وانتظار مغادرة دارفور

وفي يونيو، أنشأ مجلس الأمن بعثة سياسية تحت اسم "يونيتامس"؛ للمساعدة على الانتقال السياسي في السودان ودعم عمليات السلام، والمساعدة في بناء السلام وحماية المدنيين وحكم القانون، لاسيما في دارفور، قبل أن تعلن الأمم المتحدة، في الشهر ذاته، تأجيل نشر بعثة "يونيتامس" إلى 1 يناير 2021، بسبب جائحة كورونا دون تحديد موعد جديد، وسط تأكيدات منها على تواصل بحث أمر البعثة مع الحكومة السودانية.

ويقول كثير من سكان دارفور، إن بعثة حفظ السلام لم تقم بحمايتهم على نحو فعال، لكنهم يخشون أن يتركهم انسحابها عرضة للخطر.